سلسلة ما يجب أن تصحح من مفاهيم

١٨

كلمة هادئة في

المجاز

بقلم الدكتور

عمر عبد الله كامل

دار الرازي

كلمة مادنة في

المجاز

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

سلسلة ما يجب أن تفهمه الشباب

١٨

كلمة هادئة في

الجهاد

بقلم الدكتور

عمر عبد الله كامل

دار الرازي

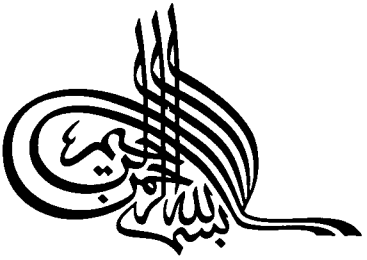
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد مَن أوتي جوامع الكلم من الحكمة و فصل الخطاب وعلى آله الكرام و أصحابه البررة المهديين. وبعد:

فإن موضوع المجاز في لغة العرب وروده في القرآن الكريم والسنّة النبوية المطهرة هو من أخطر الموضوعات الخلافية في العصور الأخيرة بين جمهور المسلمين من جهة وبعض مخالفي الجمهور من جهة أخرى، مع أن وجود المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم والسنة المطهرة يكاد أن يكون مجمَعاً عليه من علماء الأمة بمختلف تخصصاتهم حتى بداية القرن الثامن الهجري، بل هو إجماع بالفعل؛ إذ عددُ العلماء المنقول عنهم إنكار المجاز في هذه الفترة قليل جداً لا يكاد يذكر، ويشك كثيراً في نسبة هذا الإنكار إلى غالبهم، أي إننا نستطيع القول: إنه قد مر أكثر من عصر والأمّة كلها مجمعة على وجود المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم وفي السنة المطهرة، أما عند

مَـن يجـوّز وجود الإجماع مع مخالفة عالم واحد أو اثنين فهو إجماع في أغلب العصور الأولى بلا خلاف.

وخطـورة موضـوع المجـاز أن منكـريه مـن بدايـة القرن الثامن الهجـري -وهـم فقـط: الـشيخ ابـن تيمية وبعض تلاميذه ومقلديه- اتخـذوا مـن إنكـارهم وجـود المجـاز في اللغة، أو على الأقل في القرآن والـسنة، حجـةً لتبريـر ما ذهبوا إليه من اجتهادات في موضوع العقائد خاصة، مخالفين فيها آراء جمهور الأمة، ومن هنا أخذ الموضوع خطورته باعتـبار مـا يـترتب علـيه مـن نتائج في موضوع العقائد خصوصاً عند إهمال الأدلة العقلية والنقلية القاضية حتماً بالتنزيه لله تعالى.

مـن هنا أحببنا أن نشير إلى هذا الموضوع باختصار شديد، مبينين نـماذج مـن كلام علماء الأمة من سلفنا الصالح، الدالّة على معرفتهم للمجـاز وتنبـيهاتهم عـلى وجـوده، مع لفت الانتباه إلى أهم أسباب إنكـار الـشيخ ابـن تيمـية لـه، والتعلـيق علـيها بإيجاز شديد إكمالاً لصورة الموضوع.

الفصل الأول: الحقيقة والمجاز

عـرف علـماء البلاغة الحقيقة اللغوية بأنها: الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب.

والمجاز منه لغوي وعقلي:

أ) أما المجاز اللغوي فيكون مفرداً ومركَّباً.

أولاً: المجاز المفرد: هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب مع قرينة عدم إرادته، ووجود العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي المنقول إليه.

١) إذا كانت العلاقة المشابهة: يسمى المجاز هنا استعارة.

مثال: «لدى أسدٍ شاكي السلاح.. مقذَّفِ»[1]

فالأسد هنا مستعار للرجل الشجاع.

٢) إذا كانت العلاقة غير المشابهة: يسمى مجازاً مرسلاً.

---

(١) صدر بيت لزهير بن أبي سُلمى، عجزه: « له لِبَدٌ أظفاره لم تقلَّمِ».

مـثال: لفـظ (اليد) إذا استعملت في النعمة، أو إذا استعملت في القدرة. آخر: له عندي يد.

ثانـياً: المجـاز المـركَّب: وهـو اللفـظ المـستعمل فـيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة.

مثال: يقال للمتردد في أمر: (إني أراك تقدِّم رِجلاً وتؤخر أخرى).

ويسمى: التمثيل على سبيل الاستعارة.

ب) أما المجاز العقلي: فهو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له علاقة مع قرينة مانعة من إرادة الإسناد الحقيقي.

مثال: بنى الأمير المدينة.

والحقـيقة أن عـمال الأمـير هم الذين يبنون، والأمير سبب؛ فهو الآمر بالبناء.

وعـن خطـورة إنكـار المجاز على مباحث العقيدة نقول توضيحاً لذلك:

إن الـشيء إنـما يحمـل على حقيقته إذا أمكن، فإن صرف صارف حمل على المجاز وإلا وقع المؤمن في التشبيه و التجسيم.

يقول الإمام الغزالي في كتاب (المحبة) من «الإحياء»: «...وواضع اللغة إنما وضع هذه الأسامي أولاً للخلق، فإن الخلق أسبق إلى العقول والأفهام من الخالق (لكونها من المحسوسات)؛ فكان استعمالها في حق الخالق بطريق الاستعارة والتجوّز والنقل. اهـ»[1].

قلت: لما كانت رحلة الإنسان مع حياته الدنيا تبدأ من لحظة مجيئه، وقبل أن يتم عقله ويبلغ رشده، مع ما تدركه حواسه من معارف جسمانية، وكانت هذه المعارف والصور الحسية هي أثبت الأشياء في عقله وأقربها إلى فهمه، مما أدى إلى أن تكون هذه الصور والأمور الحسية هي الأسبق في وضع ألفاظ تعبّر عنها وتختزن معها في ذاكرته، ومع تطور الإنسان وطروء معانٍ جديدة على فهمه نتيجة إعماله فكره من ناحية، وما نقل إليه من أنوار النبوة من ناحية أخرى، وخاصة ما يخص المعاني العقلية أو الغيبية مما لا تدركه حواسّه، وليس لهذه المعاني عبارات موضوعة - كانت استعارة

(١) «إحياء علوم الدين» ٤/ ٣١٨-٣١٩.

الألفاظ من موضوعات اللغة - أي الألفاظ السابق وضعها للصور والإدراكات الحسية - ضرورةً كل ناطق بتلك اللغة.

وأيضاً فإن انتشار التشبيه والاستعارة وأنواع المجاز المختلفة يقدم التعبير الدقيق والتصوير الواضح للمعاني الكثيرة في عبارات مختصرة قليلة الألفاظ توصل المعاني المرادة من المتكلم إلى السامع في أقل وقت، وفي سياق هذه العبارات من القرائن ما يلفت نظره إلى المعنى المقصود، بل يكتفي المتكلم في أحيان كثيرة بالقرائن (الحالية) المفهومة من موضوع الحديث، أو حال المتكلم، أو السامع.

فالحقيقة تدل على معناها بنفسها، وتتبادر إلى فهم السامع عند عدم وجود قرينة صارفة بمجرد سماع الألفاظ، والمجاز لا يدل على معناه إلا بوجود القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي، وتتفاوت الأفهام في ملاحظة هذه القرينة والتنبه لها؛ لذا كان المجاز بأنواعه من معايير تذوق اللغات ورقيّها.

فالعرب قد استعملت في أساليبها بعض الكلام فيما وضع له، وبعضه في غير ما وضع له، وجاء القرآن الكريم بلسان عربي مبين

معجز لكل بلغاء وفصحاء العرب فيما نبغوا فيه، فكان له القَدَح المعلّى في إيراد المعنويات في صورة المحسوسات؛ لتزداد تمكّناً في النفس باستخدام أساليب المجاز وصور التشبيه الرائعة، وشرع العلماء في القرن الثاني الهجري مع البدايات المبكرة للتصنيف في العلوم يفرّقون بين الاستعمالين، ويضعون المصطلحات المختلفة الدالة عليهما، ومنها (الحقيقة والمجاز)، حتى إذا بدأ القرن الثالث الهجري كان المصطلحان قد شاعا وأقرّتهما جماهير العلماء.

فالحاصل: أن القرآن الكريم والسنّة المطهرة حافلان بأنواع المجازات، فإذا وردت ألفاظ موهمة للتشبيه وجب صرفها عن المعنى المستحيل على الله سبحانه.

الفصل الثاني

المجاز عند سلف الأمة

أولاً: اللغويون والنحاة:

١- سيبويه إمام النحاة عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ):

لـه لفـتات مهّـدت للقـول بالاسـتعارة المكنـية، فقـد التمس لها وجوهاً تصح بها، ولولا تلك الوجوه ما صحت.

وإليك نص كلامه في كتابه «الكتاب»:

«وقالوا-أي العرب- يا للعجب! ويا للماء! لما رأوا عجباً أو رأوا مـاءً كثـيراً، كأنـه يقـول: تعـال يـا عجب! أو: تعال يا ماء! فإنه من أيامـك وزمانك. ومثل ذلك قولهم: يا للدواهي! أي: تعالين فإنه لا يستنكر لكنَّ؛ لأنه من أبانكنّ أحيانكنَّ».

ثـم نـبه سـيبويه إلى أن هـذا غـير جائـز في الأصـل؛ لأن الـنداء موضـوع لمـن يعقـل، والعجـب والمـاء والدواهي أمور اعتبارية لا سمع لها ولا عقل ولا فهم.

قال: «وكل هذا في معنى التعجب والاستغاثة وإلا لم يجز»[1].

وجاء البلاغيون من بعده فعدوا هذه الصور وأمثالها من قبيل الاستعارة المكنية؛ بتنزيل العجب والماء والدواهي منزلة من يعقل، فنادوها نداء العقلاء بعد تشبيهها بهم، ثم حذف المشبه به، ودّل عليه بإثبات لازمه - وهو النداء- للمشبه[2].

٢- أبو زكريا يحيى بن زياد النحوي الكوفي المعروف بالفراء (ت ٢٠٧هـ):

يشير الفراء كثيراً إلى خروج الاستفهام عن معناه الوضعي إلى معان مجازية، وإن لم يصرح هو باسم المجاز، وفيما يلي نص عبارته في كتابه «معاني القرآن»: «وقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا ...﴾[البقرة: ٢٨]، على وجه التعجب والتوبيخ، لا على الاستفهام المحض؛ أي: ويحكم كيف تكفرون؟!»[3].

---

(١) «الكتاب» ٢/ ٢١٧ - ٢١٨.

(٢) انظر شروح التلخيص والمطول والمفتاح (باب الاستعارة بالكناية).

(٣) «معاني القرآن» ١/ ٢٣.

إن صرف الفراء الاستفهام عن موضوعه هنا ضرورة أملتْها عليه أصول الاعتقاد، تمنع الأخذ بظاهر العبارة؛ لأن المستفهم - في الأصل -طالب من المخاطب إعلامه بأمر غير معلوم للمستفهم. وتعالى الله عن هذا علوا كبيراً؛ لأن علمه محيط بكل شيء، فتأويل الاستفهام هو ضرورة من ضرورات التنزيه، وسمة أسلوبية بارزة في اللغة العربية المنزل بها القرآن العظيم، وهو مفيد للإنكار أكثر من إفادته للتعجب، والتوبيخ رديف الإنكار؛ لأنهم إنما وُبِّخوا على كفرهم مع وضوح دلائل الإيمان اليقيني[1].

٣-أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢٠٩ هـ):

كتابه « مجازات القرآن».

٤-ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ):

يقول في كتابه «مشكل القرآن»: « وللعرب المجازات في الكلام، ومعناها طرق القول ومآخذه . ففيها الاستعارة، والتمثيل، والقلب، والتقديم، والتأخير، والحذف، والتكرار، والإخفاء، والإظهار، إلى غير ذلك من أبواب المجاز».

---

(١) انظر «الكشف» ١/ ٢٦٩.

٥- أبـو العـباس محمـد بن يزيد المبرد النحوي اللغوي البصري (ت ٢٨٦ هـ):

في كتابه «الكامل».

٦- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ):

عقـد ابن جني باباً في كتابه «الخصائص» ترجمة بـ :باب في الفرق بين الحقيقة والمجاز[1].

٧- أحمد بن فارس بن زكريا المعروف بابن فارس (ت ٣٩٥ هـ).

في كتابه «الصاحبي».

المحصلة

قدمـنا إشـارات إلى عـدد مـن الأعـلام مـن أبـرز أئمة اللغويين والنحويـين، واخـترناهم على النسق المتقدم؛ لنتعرف على إسهامات اللغويـين في اكتشاف الأساليب المجازية في اللغة العربية بوجه عام، والقرآن الكريم بوجه خاص.

---

(١) «الخصائص» ٢/ ٤٤٢.

وكـان ابن تيمية قد استشهد على صحة دعواه بأن سلف الأمة - مـنهم اللغويـون- لم يقولـوا بالمجاز، وأنه لم يظهر إلا في المئة الثالثة، وفـشا في الـرابعة، ومـا علمـه موجـوداً في الثانـية إلا أن يكـون في أواخرها، وأنه لم يظهر إلا على أيدي المعتزلة.

وجهـود اللغويـين السابق ذكرهم قد أثبتت وجود المجاز في المئة الثانـية عـلى يـد شيخ النحاة سيبويه، وظهر في بداية الثالثة على يدي الفـراء وأبي عبيدة، ونما على يد ابن قتيبة نموّاً ملحوظاً، وقد اتخذ منه ابـن قتيـبة -وهـو سـنّيّ ضـليع- سلاحاً ماضياً للدفاع عن العقيدة وعـن القرآن الحكيم، ثم لجأ إليه المبرد في الكشف عن أسرار العمل الأدبي، وشـاع أمـره في كـتابه «الكامل» وإن كان مقتصداً في تسمية الأشياء باسمها. وفي القرن الرابع ظهرت مباحث ابن جني في اللغة فأسـهمت في نمـو المجـاز، وكـم تكلـم ابـن جني فيه، وتحدث عن وظيفته البيانية، وحذا ابن فارس حذوه، واقتدى بابن قتيبة .

ثانياً : الأدباء والنقاد

١- أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت ١٧٠هـ):

ألف كتاب «جمهرة أشعار العرب» جاء التصريح باسم المجاز عنده، مثال ذلك:

«وقد يداني الشيء الشيء وليس من جنسه، ولا ينسب إليه؛ ليعلم العامة قرب ما بينهما، وفي القرآن مثل ما في كلام العرب من اللفظ المختلف ومجاز المعاني»[1].

٢- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ):

قال- مثلاً- «باب آخر في المجاز والتشبيه بالأكل: وهو قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠]، وقوله تعالى عز اسمه: ﴿أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ﴾ [المائدة:٤٢].

وقد يقال لهم ذلك وإن شربوا بتلك الأموال الأنبذة، ولبسوا الحلل، وركبوا الدواب ولم ينفقوا منها درهماً واحداً في سبيل الأكل.

---

(١) «جمهرة أشعار العرب» ص ١٠ .

وقد قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾[النساء: ١١] وهذا مجاز آخر»[1].

٣- أبو العباس عبد الله بن محمد المعتز ٢٩٦ هـ):

ألف كتاباً أسماه «البديع» قال فيه:

«الباب الأول من البديع وهو الاستعارة»، وقد أشار إلى بعض الأمثلة من القرآن الكريم.

٤- أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٩٢هـ):

في كتابه «الوساطة بين المتنبي وخصومه»

٥- أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت ٣٧٠):

في كتابه «الموازنة بين أبي تمام والبحتري».

٦- أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣ هـ):

له كتاب «العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده» وفيه «باب المجاز».

استهل المؤلف حديثه عن المجاز في هذا الموضع فقال:

---

(١) «الحيوان» ٥/ ٢٥.

«العرب كثيراً ما تستعمل المجاز وتعدّه من مفاخر كلامها؛ لأنه دليل الفصاحة، ورأس البلاغة، وبه بانت لغتها عن سائر اللغات»[1].

وبعد هذا نرى ابن رشيق يعرض لقضيةٍ ما نحسب أحداً قبله عرض لها، وهي أبلغية المجاز على الحقيقة، وفيها يقول:

«والمجاز في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة وأحسن موقعاً في القلوب والأسماع، وما عدا الحقائق من جميع الألفاظ، ثم لم يكن محالاً محضاً: فهو مجاز؛ لاحتماله وجوهاً للتأويل، فصار التشبيه والاستعارة وغيرهما من محاسن الكلام داخلة تحت المجاز».

المحصلة:

الأدباء والنقاد -كالنحاة واللغويين- بدأت عندهم مباحث المجاز غضة طرية، ثم أخذت تنمو وتنمو جيلاً بعد جيل حتى استوت على سوقها قبل القرن السابع، كما بيّنا من خلال وقفاتنا مع

---

(١) «العمدة» ١/ ٣٦٥.

أبي زيد القرشي، ثم الجاحظ، ثم ابن المعتز، ثم الجرجاني، ثم الآمدي، ثم ابن رشيق الذي ختمنا به، ولم تحدث لفكرة المجاز انتكاسات في أية فترة خلال القرون السبعة حتى عصر ابن تيمية الذي قصدنا قصداً لمواجهة دعواه نفي المجاز بمباحث هؤلاء الأعلام خلال رحلة طويلة قطع المجاز أشواطها، وإنما كان المجاز مثل كل العلوم والفنون شذراتٍ متفرقة ثم تناولتها يد الصنّاع فصاغتها علماً متكاملاً له حدوده وقواعده.

ثالثاً: الإعجازيون والبلاغيون:

١-أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ):

له كتاب «النكت في إعجاز القرآن الكريم»، وكانت أولى الاستعارات التي ذكرها هي قوله تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣].

وقال في بيانه: «حقيقة (قَدِمْنا) عمدْنا، وقدمنا أبلغ منه؛ لأنه يدل على أنه عاملهم معاملة القادم من سفر؛ لأنه من أجلِ إمهاله لهم كمعاملة الغائب عنهم، ثم قدم فرآهم على خلاف ما أمرهم به، وفيه

تحذير من الاغترار بالإمهال. والمعنى الذي يجمعها العدل؛ لأن العمد إلى إبطال الفاسد عدل، والقدوم أبلغ كما بيّنا. وأمّا (هباءً منثوراً) فبيان قد أخرج ما لا تقع عليه الحاسة إلى ما تقع عليه حاسة»[1].

لا نزاع أن في الآية استعارة، وقد فسرها المؤلف على أنها استعارة تصريحية تبعية.

٢ - أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري (ت بعد ٣٩٥ هـ):

له كتاب «الصناعتين» تكلم فيه عن الاستعارة والمجاز.

٣- الإمام أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني الأشعري (ت ٤٠٣ هـ):

له كتاب «إعجاز القرآن» ذكر فيه بعض الاستعارات الواردة في القرآن الكريم.

٤ - أبو محمد عبدالله بن محمد ، ابن سنان الخفاجي(ت ٤٦٦ هـ):

كتابه «سر الفصاحة».

---

(١)انظر «النكت» ص٨٧.

٥- الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١ هـ):

قال في كتاب «أسرار البلاغة»: «وأما المجاز: فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول، فهي مجاز. وإن شئت قلت: كل كلمة جُزْتَ بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعاً، لملاحظة بين ما تجوّز بها إليه وبين أصلها الذي وضُعت له في وضع واضعها، فهي مجاز»[1].

٦- يعقوب بن يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت ٦٢٦ هـ):

في كتابه «مفتاح العلوم».

المحصلة:

حين تسلم البلاغيون والإعجازيون زمام البحث في علوم البلاغة حق لنا أن نقول: أخذ القوس باريها؛ لأن الدرس البلاغي بعامة، والمجازي بخاصة نما وترعرع على أيديهم حتى استقام واستوى على سوقه، فجمعوا ما كان قد تفرق في مباحث غيرهم،

---

(١) «أسرار البلاغة» ص ٣٠٤.

وقصدوا قصداً إلى تأسيس علوم البلاغة، ويرجع الفضل في هذا المجال إلى أقطاب البيان الثلاثة:

الإمام عبد القاهر الجرجاني، والإمام السكاكي، والإمام الخطيب؛ فهؤلاء هم – بحق – شيوخ البلاغة والبلاغيين، كل منهم كان إماماً لمدرسة؛ الجرجاني إمام مدرسة البلاغة الذوقية، والسكاكي إمام مدرسة البلاغة العلمية.

ولم يكد يمضي عصر الخطيب حتى اتضحت علوم البلاغة الثلاثة البيان، والمعاني، والبديع، ووضعت الحدود والرسوم والأصول والفروع، وبرز المجاز بنوعيه: اللغوي والعقلي، وتشعب البحث في موضوع المجاز إلى درجة جعلت المتأخرين من علماء البلاغة، وبخاصة شرّاح «التلخيص» وأصحاب الحواشي يدورون حول المحور الذي وصفه الإمام الخطيب مستقياً من رافدَيْ الإمامين الجليلين: عبد القاهر الجرجاني والسكاكي. وسار على هذا المنوال الكاتبون من بعدهم إلى عصرنا هذا، وإن تناولوا بالنقد بعض أعمال السابقين.

رابعاً: المفسرون والمحدثون

١- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ):

قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ[1] وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ [النساء:٢١].

«وهذا كلام وإن كان مخرجه مخرج الاستفهام فإنه في معنى النكير والتغليظ، كما يقول الرجل لآخر: كيف تفعل كذا وكذا، وأنا غير راض به؟! على معنى التهديد والوعيد»[2].

٢- أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن المحاربي الغرناطي الشهير بابن عطية (ت ٥٤٢هـ):

أشار في تفسيره «المحرر الوجيز» إشارات متعددة إلى ما عرف بالاستعارة التصريحية الأصلية.

---

(١) أي: وعلى أي وجه تأخذون من نسائكم ما آتيتوهن من صَدُقاتهن إذا أردتم طلاقهن واستبدال غيرهن بهن أزواجاً! «تفسير» الطبري.

(٢) «تفسير» الطبري ٨/ ١٢٥ .

٣- أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ):

وتفسيره «الكشاف» حافل بأنواع المجاز.

٤- ابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦ هـ):

قال في كتابه «تأويل مختلف الحديث»:

«فإن قيل لنا: كيف النزول منه جل وعز؟ قلنا: لا نحتم على النزول منه بشيء، ولكنا نبين كيف النزول منا، وما تحتمله اللغة من هذا اللفظ، والله تعالى أعلم بما أراد.

والنزول منا يكون بمعنيين: أحدهما: الانتقال من مكان إلى مكان، كنزولك من الجبل إلى الحضيض، ومن السطح إلى الدار.

والمعنى الآخر: إقبالك على الشيء بالإرادة والنية، وكذلك الهبوط والارتقاء، والبلوغ والمصير، وأشباه هذا من الكلام.... وقد يقول القائل: بلغت إلى الأحرار تشتمهم وصرت إلى الخلفاء تطعن عليهم... وليس يراد في شيء من هذا انتقال الجسم، وإنما يراد به: القصد إلى الشيء بالإرادة والعزم والنية»[1].

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» ص ١٨٤.

ومعنى كلام المؤلف: أن أحاديث النزول هذه لا يراد منها ظاهرها الذي هو الانتقال الحسي، وحين ندقق في مقصوده نجد الكلام مخرجاً على سبيل المجاز المرسل؛ لأنه فسر النزول في المعنى الثاني بالقصد والعزم والإرادة وهذه المعاني سبب في النزول الحسي.

ولما كان النزول الحسي غير مراد في الحديث عن الله؛ فإن استعماله فيه مجاز مرسل علاقته المسببية؛ لأن النزول الحسي مسبب عن دواعيه، وهي القصد والإرادة.

٥- الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦ هـ).

٦- الإمام أبو سليمان محمد بن محمد البستي الخطابي (ت ٣٨٨ هـ).

٧- الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت٤٥٨هـ):

ذكر في كتابه «الأسماء والصفات» حديث البخاري عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن رجلاً أتى النبي ﷺ فبعث إلى نسائه، فقلن: ما عندنا إلا الماء. فقال رسول الله ﷺ: «من يضيف هذا؟»... الحديث، وفيه: «لقد ضحك الله الليلة - أو عجب - من فعالكما...» الحديث. ثم قال: وقال بعضهم في الحديث: «عجب»

ولم يذكر الضحك. قال البخاري: معنى الضحك: الرحمة. قال أبو سليمان: قول أبي عبد الله، قريب وتأويله على معنى الرضا لفعلهما أقرب وأشبه..»[1]

فهكذا ترى أن الإمام البخاري قد فسر الضحك تفسيراً مجازيّاً - مجازاً مرسلاً علاقته الملازمة - وأقره على ذلك الحافظ أبو سليمان الخطابي، وكذا الحافظ البيهقي.

ثم قال الحافظ البيهقي بعد قليل: «قال أبو سليمان: قوله: (عجب الله): إطلاق العجب لا يجوز على الله سبحانه، ولا يليق بصفاته، وإنما معناه الرضا، وحقيقته: أن ذلك الصنيع منهما حلَّ من الرضا عند الله، والقبول له، ومضاعفة الثواب عليه محلَّ العجب عندكم في الشيء التافه إذا رفع فوق قدره، وأعطي به الأضعاف من قيمته» اهـ.

---

(١) «الأسماء والصفات» ص٤٦٩ - ٤٧٠.

المحصلة:

بعد هذه الجولة مع المفسرين والمحدثين يطيب لنا أن نقول: إن علماء الأمة، وهم يتصدون لتفسير كلام الله الباهر، وحديث رسوله الأمين ﷺ لم يروا غضاضة في تأويل آيات الله، وأحاديث رسوله تأويلاً يفضي بهم إلى القول بالمجاز، ومنهم -وهم كثيرون- مَن صرّح به عامّاً،وصرح ببعض أنواعه كالاستعارة، وهذا المنهج قد أعانهم على استجلاء ما في هذين الرافدين من معانٍ آسرة، ولمحات باهرة، وصور من البيان الرفيع نادرة، كما اتخذوا منه وسيلة لتنزيه الله سبحانه وتعالى عن التشبيه والتركيب والتجزيء، واجتازوا به عقبات كثيرة لها صلة بأصول الاعتقاد. ومذهب التأويل مذهب معترف به عند علماء الأمة سلفاً وخلفاً ما في ذلك من نزاع إلا ما أبداه بعض المعترضين، وهو مردود عليه.

هذه نماذج لبعض المفسرين والمحدثين، ومن أراد الاستزادة فكتب التفسير عامرة بهذا المنهج، وكذلك كتب مَن شرحوا

الحديث، كالإمام الخطابي[١]، والزمخشري[٢]، كل هؤلاء سلكوا نفس الطريق فأمتعوا ببحوثهم وأقنعوا، ولقد ذكرت كثيراً من ذلك في كتابي «نقض قواعد التشبيه».

---

(١) كتابه في «غريب الحديث».

(٢) كتابه « الفائق في غريب الحديث والأثر».

خامساً: الأصوليون والفقهاء

١- الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ):

هو أول من ألف في علم الأصول، وأورد في كتابه «الرسالة» مسائل هي من صميم مباحث المجاز، واتخذ منه منهجاً بيانيّاً في كتابه، والمطالع لكتابه «الرسالة» يجده قد تكلم عن المجاز وإن لم يسمه باسمه، مثل: (العام الذي يراد به الخاص)، ومثل: إقامة المضاف إليه وإجراء أحكامه عليه مع تأويله مجازيّاً.

وإليك فقرة من كلامه في «الرسالة»، يقول:

«فإنما خاطب الله بكتابه العربَ بلسانها، على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها. وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عامّاً ظاهراً يُراد به العام الظاهر.. وعامّاً ظاهراً يراد به العام ويدخله الخاص، فيُستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه. وعامّاً ظاهراً يراد به الخاص، وظاهراً يُعرف في سياقه أنه يُراد به غير ظاهره. فكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره»[1].

---

(١) «الرسالة» ص٥١-٥٢.

وقفة مع هذه الفقرة:

هـذا الـنص مـن أقطع الأدلة على أن الإمام الشافعي -رضي الله عـنه- كـان يـدرك جهـات الـتجوز في اللغة العربية بوجه عام، وفي كـتاب الله العزيـز الـذي نـزل بها بوجه خاص. ونبِّه هنا على قوله: «وظاهراً يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره».

٢- الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦ هـ):

يقول في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام»:

«إن الاسـم إذا تيقنا بدليل نص أو إجماع أو طبيعة أنه منقول عن مواضعه في اللغة إلى معنى آخر وجب الوقوف عنده..»[1].

٣- الإمـام أبـو حامـد محمد بن محمد بن محمد الغزالي حجة الإسلام (ت ٥٠٥ هـ):

عـرض في كتابه «المستصفى» للحقيقة والمجاز، وبعض القضايا المتعلقة بالمجاز.

---

(١) «الإحكام في أصول الأحكام ٤» ٤/ ٥٣١.

٤- الإمام سيف الدين أبو الحسن علي بن محمد الآمدي (ت ٦٣١ هـ):

في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام».

٥- الإمام أبو سعيد عبد الله بن عمر ناصر الدين البيضاوي الشافعي (ت ٦٩١ هـ أو ٦٨٥هـ):

في كتابه «منهاج الوصول في علم الأصول»

٦- الإمام أبو محمد جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (ت ٧٧٢ هـ):

٧- الإمام أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر جمال الدين المالكي المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ):

٨- العلامة الشيخ أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار رئيس الحنابلة بمصر في عصره، تولى القضاء بمصر (ت ٩٧٢ هـ):

له كتاب «شرح الكوكب المنير» في أصول الفقه، وقد أثبت المجاز، وأوضح كسابقيه أهميته، وضرورة استعماله، ودواعي الاستعمال، وعلاقات المجاز، وعدَّ منها خمسة وعشرين نوعاً.

٩- الإمام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ):

ولـه كـتاب «إرشـاد الفحـول في علـم الأصول» تحدث فيه عن المجاز، ودافع عنه بقوة، وإليك بعضاً من كلامه:

«المجاز واقع في لغة العرب عند جمهور أهل العلم»[١].

وقـال: «وكما أن المجاز واقع في لغة العرب فهو- أيضاً- واقع في الكـتاب العزيز عند الجماهير وقوعاً كثيراً بحيث لا يخفى إلا على من لا يفرق بين الحقيقة والمجاز...

وكـما أن المجـاز واقـع في الكتاب العزيز وقوعاً كثيراً، فهو أيضاً واقـع في السنة وقوعاً كثيراً، والإنكار لهذا الوقوع مباهتة لا تستحق المجاوبة»[٢].

---

(١) «إرشاد الفحول» ص ٥١.

(٢) «إرشاد الفحول» ص ٥١-٥٢.

إنكار المجاز من قبل ابن تيمية

يقول الدكتور المطعني: «ومن خلال قراءات متكررة ومتأنية للفصل الذي كتبه ابن تيمية بخصوص المجاز في كتابه «الإيمان» وجدناه قد اعتمد في إنكار المجاز في اللغة بعامة، وفي القرآن الكريم بخاصة على ما يأتي:

١ــ أن سلف الأمة لم يقولوا به، مثل الخليل ومالك والشافعي وغيرهم من اللغويين والأصوليين وسائر الأئمة، فهو إذن قول حادث؟!

٢ــ إنكار أن يكون للغة وضع أول تفرع عنه المجاز باستعمال اللفظ في غير ما وضع له كما يقول مجوزو المجاز؟!

٣ــ إنكار التجريد والإطلاق في اللغة حتى يقال: إن الحقيقة ما دلت على معناها عند الإطلاق، والخلو من القرائن، والمجاز ما دل على معناه بمعونة القيود والقرائن.

٤ــ مناقشة النصوص التي استدل بها مجوزو المجاز على وقوع المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم» اهـ[1].

ثم ذكر الدكتور المطعني أن ابن تيمية له شُبَه أخرى ولكنها جزئيات تندرج تحت هذه الركائز الأربع، وسنذكر هذه الركائز مع الإشارة إلى ما يبطلها وغالبه من كلام د. المطعني:

---

(١) «المجاز» ٢/ ٦٤٤.

الشبهة الأولى لابن تيمية

وحاصلها: النفي البات أن يكون أحد من السلف قد قال بالمجاز إلا الإمام أحمد بن حنبل، وأن تقسيم الألفاظ إلى حقائق ومجازات لم يحدث إلا بعد المئة الثالثة ــ محط الإنكار هو على وجود لفظ (المجاز) دون معناه ــ واعترف خلال ذلك بأن أبا يعلى وابن عقيل وأبا الخطاب، الحنابلة قائلون بالمجاز تبعاً لإمامهم.

وردّها بالتالي:

١. لفظ (المجاز) مجرد مصطلح، والمصطلحات غالباً ما تتأخر في الظهور عن موضوع الفن نفسه، وخاصة في عصور تدوين العلوم، وخير مثال على ذلك: مصطلحات علمَيِ النحو والصرف، بل مصطلحات العلوم الشرعية نفسها؛ من فقه، وأصول فقه، وحديث، ومصطلح حديث، وغير ذلك.

٢. التأويل المجازي بصرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى آخر تدل عليه القرينة وله علاقة بالمعنى الظاهر، قد عُرف منذ القرن

الأول، وكثر تطبيقه على آيات الذكر الحكيم عند الثقات من علماء الأمة، وعلى رأسهم الصحابة – علي، وابن مسعود، وابن عباس، وغيرهم – والتابعون، وقبلهم جميعاً المعلم الأكبر ﷺ، ومن تأويلاته المجازية: تأويله الخيطين الأبيض والأسود بالنهار والليل[1].

٣. أن سلف الأمة يفهمون معنى المجاز ويستعملونه وإن لم يذكر بعضهم اسمه المصطلح (المجاز) لعدم انتشاره في البداية، بل كان بعضهم يطلق عليه (الاتساع في اللغة) كما ورد عن سيبويه (ت قبل ١٨٠هـ) والشافعي (ت ٢٠٤هـ)، وها هو الإمام الشافعي يقول في «الرسالة» عن ألفاظ القرآن: «... وظاهراً يُعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره[2]»، فهو بذلك قد عرّف المجاز وبيّن نوعي القرينة: اللفظية التي لها ذكر في الكلام، والمعنوية التي تفهم من الأحوال وليس لها صورة في الكلام.

---

(١) انظر: البخاري (١٩١٦، ٤٥١٠)، ومسلم (١٠٩٠).

(٢) «الرسالة» ص ٥١.

٤. ذكر بعض السلف ممن عاشوا في القرنين الثاني والثالث (المجاز) بمعناه الفني الاصطلاحي بلفظه وبمعناه، وكذا (الاستعارة) وهي أظهر أنواع المجاز، نُقل ذلك عنهم من النصف الأول للقرن الثاني الهجري، وإليك ستة نماذج لذلك:

الأول: أبو عمرو زبان بن العلاء (ت١٥٤هـ) أحد القراء السبعة:

ذكر (الاستعارة) نصاً على ما هو استعارة فعلاً.

الثاني: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت ١٧٠هـ):

ذكر مصطلح (المجاز)، وشرحه، ونص على وجوده في اللغة وفي القرآن الكريم، وضرب لذلك أمثلة من القرآن و أشعار العرب، كامرئ القيس وغيره.

الثالث: أبو عبيد معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ):

ذكر تخريجات مجازية عديدة في كتابه «مجاز القرآن»، وهذه الصور المجازية لا تنطبق إلا على المجاز الذي هو قسيم الحقيقة، كما نقل عنه

القـول بالاسـتعارة في التعلـيق عـلى شعر جرير، وَرَدَ ذلك في كتاب «نقائض جرير والفرزدق».

الرابع: أبو عبد الله محمد بن زياد ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ):

شرح الاستعارة الموجودة في بيت شعر، ونقل ذلك ابن رشيق في كتابه «العمدة»[1].

الخـامس: أبـو العـباس أحمـد بـن يحيى المعروف بـ (ثعلب) (ت ٢٩١ هـ):

أكثـر مَـن ذكـر الاسـتعارة في كـتابه «قـواعد الـشعر» محللاً لها ومشيراً إلى المعنى الأصلي الخارجة عنه.

الـسادس: أبو تمام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١ هـ) الشاعر المشهور:

قال:

لقد تركتني كأسها وحقيقتي مجاز[1] وصبح من يقيني كالظنِّ

---

(١) في «باب الاستعارة، بيت لأرطاة ابن سهية:

فقلت لها: يا أم بيضاء إنني هريق شبابي واستشنّ أديمي

الشبهة الثانية لابن تيمية

أنكر ابن تيمية أن يكون للألفاظ وضع أول يدل على معنى معين لكل منها ثم استعملت الألفاظ في معانيها بعد ذلك، وذهب إلى أن كل لفظ قد استعمل ابتداءً فيما أريد منه دون أن يتقدم وضع سابق، ثم حاول أن يقدّم تفسيراً مقنعاً لذلك؛ فزعم أن أصل اللغة إلهام من الله – سبحانه– ثم كان النطق بالألفاظ مباشرة مستعملة فيما أريد منها.

كل ذلك؛ لأنه رأى مجوزي المجاز يقولون: إن المجاز ما نقلت فيه الكلمة من المعنى الوضعي، فاستعملت في المعنى غير الوضعي، وهذا النقل هو أهم ركن من أركان المجاز.

وردّها بالتالي:

١ –أطبق علماء الأمة في كل زمان ومكان، وفي كل فرع من فروع علم اللغة: قواعد وتطبيقات –على أن جميع الألفاظ لكل منها وضع أول ويدل على معنى معين. وفكرة المعاجم اللغوية – كما يقول د. المطعني–

---

(١) الرواية الأكثر: «محال».

إنما نشأت لجمع الألفاظ اللغوية والوقوف على مدلولاتها التي كان عليها الحال عند العرب الخلَّص...، وهذه المفردات اللغوية ومعناها العام المتعارف هو ما عرف بالدلالة الوضعية.

٢-أن البحث العلمي الحديث قد ضعَّف تفسير نشأة اللغة بالإلهام ولم يوافق عليه، بل صفوة القول في ذلك: أن هناك ثلاث نظريات تفسر نشأة اللغة:

أ) التوقيف من الله سبحانه، واحتجوا بقوله سبحانه: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة:٣١].

ب) الاصطلاح والمواضعة، وفسروا الآية السابقة على أن الله أقدر آدم -عليه السلام- على وضع الأسماء.

ج) المحاكاة والتقليد، يقول ابن جني: «وذهب قوم إلى أن أصل اللغات كلها هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمير، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي، ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك

فيما بعد»، ويعلق ابن جني على هذا المذهب فيقول: «وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل»[1].

قلت: وفي قصة ابني آدم التي حكاها القرآن ما يشير إلى اعتماد هذا الطريق في التعليم: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾[المائدة:٣١]، وهذه النظرية هي التي يكاد يجزم بصحتها الباحثون المعاصرون في علوم اللغة. وانظر ما ذكره د. علي عبد الواحد وافي في كتابه: «علم اللغة»، «نشأة اللغة عند الإنسان والطفل».

٣- الوضع والاستعمال متلازمان:

يقول د. المطعني تحت هذا العنوان:

«وما يوهن دعوى ابن تيمية: أن قوله بالإلهام لا يؤدي إلى إنكار الوضع، وأن قوله بالاستعمال لا ينافي الوضع، بل إن الوضع ملازم لكل مذهب قيل به في أصل اللغات؛ لأن المراد بالوضع هو النطق

---

(١) انظر «الخصائص» لابن جني ١/ ٢٨، و«المجاز» للدكتور المطعني ص ٧٣٥.

أول مرة باللفظة دالاً على معناه سواء كان مصدره الإلهام، أو المحاكاة، أو التوقيف[1]».

(١) «المجاز» ص ٧٤٢ - ٧٤٣.

الشبهة الثالثة لابن تيمية

نفى أثر الإضافة في تحقيق المجاز، فزعم:

١-أن كل الألفاظ في اللغة لم ترِدْ إلا مقيدة بقيود وقرائن توضح المعنى المراد منها. فادعاء علماء اللغة ورود الألفاظ مجردة، أو أنها بدون أية قرائن أو قيود تفيد معنى، وبالتالي يكون المجرد منها حقيقة، والمقيد بالقرائن مجازاً: هو خطأ غير معلوم من اللغة، بل هو محال.

٢-التسوية بين الإضافات المختلفة لأي لفظ، وزعم بأنه ليس هناك إضافة لما حق اللفظ أن يضاف إليه، وإضافة إلى ما ليس حق اللفظ أن يضاف إليه.

وهو في الحالتين يجحد ظاهرة تبادر المعنى الحقيقي للألفاظ عند سماعها مجردة من القرائن الصارفة عن المعنى، ويظن أنه بهذا الزعم قد هرب من الإقرار بها.

وردّها بالتالي:

١-إنكاره التجريد في الألفاظ يخالف نص القرآن الكريم:

﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى

بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾[البقرة:٣١] ويخالف ما قرره العلماء والباحثون في أصول اللغة قديماً وحديثاً من أن أسماء الذوات، وهي الألفاظ الدالة على الأشياء، مثل: سماء-أرض-بحر- فرس- إنسان...إلخ- هي بداية تعلم اللغة، وحين نطق الإنسان بهذه الأسماء فمن المؤكد أنه نطق بها مجردة قاصداً بها الدلالة على الصورة المتكاملة -سمعية، بصرية، حسية - كما هي مختزنة في خياله، ولم يكن في ذلك الوقت توصل إلى إطلاق الألفاظ الدالة على الأفعال ثم الحروف ثم الضمائر، ولكن ذلك كان في فترات لاحقة، كما أوضحه د.علي عبد الواحد وافي.

٢- مدلول كلامه أن اللفظ إذا ذكر بمفرده خالياً من أية قيود أو إضافات لا ينتج المعنى المقصود منه! وبطلان هذا الرأي من البدهيات، وها هي معاجم اللغة تذكر الألفاظ ومعناها مجردة من أي قيد أو إضافة.

٣-إذا قيل: لماذا لا يحمل تعداد المعاني على أنه من المشترك اللفظي بدلاً من القول بالمجاز؟ وهو أن اللفظ الواحد يستخدم للتعبير عن أكثر من معنى، وعند إطلاقه بدون قرينة لا يتبادر إلى الذهن معنى واحد منها، بل الجميع على قدم المساواة، مثاله: كلمة (قرء) مشتركة بين الطهر والحيض.

قلنا:

أولاً: المشترك خلاف الأصل؛ لأنه لو كان المشترك هو الأصل لكان اللفظ عند إطلاقه بدون القرينة مجملاً لا يعلم المراد منه، ولما لم يكن كذلك، بل تبادر إلى الذهن أحد هذه المعاني بمفرده؛ فهذا يدل على أن الانفراد هو الأصل.

وأيضاً لو كان الاشتراك هو الأصل لما أمكن الاستدلال بالنصوص على حكم من الأحكام.

ثانياً: إن الاشتراك أقل من الانفراد، واستقراء اللغة يدل على ذلك، والقلة دليل المرجوحية.

ثالثاً: إن الوضع يتبع المصلحة، والاشتراك فيه مفسدة بالنسبة للسامع والمتكلم؛ للسامع: لصعوبة الفهم إلا بالقرائن، وللمتكلم: لصعوبة التعبير، واحتياجه إلى إضافة ما يحدد مقصوده. وهذه المفسدة وإن كانت لا تمنع وجود المشترك، فلا أقل من أن تقتضي كونه مرجوحاً.

رابعاً: إن المجاز كثير جداً في اللغة، وذلك ثابت بالاستقراء، وعند تردد الأمر بين الاشتراك والمجاز فحمله على المجاز أولى من حمله على الحقيقة المؤدي إلى الاشتراك؛ لأن المجاز أغلب من المشترك بالاستقراء، والحمل على الأغلب أولى.

خامساً: إن اللفظ يحمل على المعنى المجازي عند وجود القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي، وعند عدم هذه القرينة فحمله على المعنى الحقيقي المتبادر للفهم الموضوع له، بخلاف الاشتراك فإنه بدون القرينة يجب التوقف وإهمال اللفظ.

سادساً: في حمل اللفظ على المعنى المجازي إثبات للعلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المنقول إليه اللفظ، وذلك أقرب إلى مراعاة قصد المتكلم.

سابعاً: في المجاز صور بلاغية رائعة سيتم إهمالها حين الأخذ بالاشتراك.

٤- أن إثبات المجاز في اللغة لم يستند إلى التجرد المحض في الألفاظ، يقول الدكتور المطعني: «... فمن قال بوقوع المجاز في اللغة لم يذهب إلى التجرد المحض في الألفاظ حتى يكون المقيد منها مجازاً والمجرد حقيقة، وإنما أراد بالتجرد: التجرد من قيود خاصة، إذا وجدت وجد المجاز، و إذا خلا الكلام منها كان الكلام حقيقة» يشير بذلك إلى القرينة الدالة على المجاز وكذا العلاقة.

وهذه القرينة عند علماء البيان مانعة قطعاً من إرادة المعنى الحقيقي، مثل:

ومن عجب أن الصوارم والقنا تحيض بأيدي القوم وهي ذكورُ[1]

فإن (الحيض) لغة لم يستعمل إلا في الدم السائل من أرحام النساء، فهذا التعبير استعارة ومجاز، والعلاقة إما اللون وإما مطلق السيلان.

---

(١) نسبه في «فوات الوفيات» ١/ ٦٦٩ للجَليس عبد العزيز بن الحسين الجبَّاب، وكذا في «النجوم الزاهرة» ٥/ ٣٧١.

وهـذه القـرائن مـنها لفظـية لهـا صـور في الكـلام، ومنها حالية معـنوية ليس لها صورة في الكلام، بل تدرك من الأحوال التي عليها المتكلم.

الشبهة الرابعة لابن تيمية

زعمه بطلان أدلة جمهور الأمة على إثبات المجاز. وهي:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف:٧٧].

يقول ابن تيمية: «.... فكل لفظ موجود في كتاب الله وسنة رسوله فإنه مقيد بما يبين معناه. فليس في شيء من ذلك مجاز، بل كله حقيقة.

ولهذا لما ادعى كثير من المتأخرين أن في القرآن مجازاً، وذكروا ما يشهد لهم؛ رد عليهم المنازعون جميع ما ذكروه: فمن أشهر ما ذكروه قوله تعالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾، قالوا: والجدار ليس بحيوان، والإرادة إنما تكون للحيوان؛ فاستعمالها في مَيْل الجدار مجاز.

فقيل لهم: لفظ الإرادة قد استعمل في الميل الذي يكون معه شعور، وهو مَيْل الحي وفي الميل الذي لا شعور فيه، وهو ميل الجماد، وهو من

مشهور اللغة؛ يقال : (هذا السقف يريد أن يقع)، و(هذه الأرض تريد أن تُحرث)، و(هذا الزرع يريد أن يُسقى)...»[1] اهـ .

وللرد على ذلك نقول:

سبق إبطال كلامه في إنكار التجريد والإطلاق في الألفاظ.

قوله: «لفظ الإرادة قد استعمل في المَيْل الذي يكون معه شعور، وهو ميل الحي؛ وفي الميل الذي لا شعور فيه، وهو ميل الجماد» وضربه أمثله لذلك: ليس فيه دليل تساوي استعمال اللفظ في الحالتين، بل هو دليل على أن العرب قد نطقت بالحقائق وبالمجازات.

الدليل الثاني: قوله تعالى:﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ﴾[النحل:١١٢].

يقول ابن تيمية: «...فإن من الناس من يقول: الذوق حقيقة في الذوق بالفم، واللباس بما يُلبس في البدن، وإنما استعير هذا وهذا،

---

(١) «الإيمان» ص ١٠٢ – ١٠٣.

وليس كذلك، بل قال الخليل: الذوق في لغة العرب هو وجود طعم الشيء، والاستعمال يدل على ذلك»[1] ا.هـ

وللرد على ذلك:

نقول:

وهل يوجد الطعم في غير الفم؟! يقول د. المطعني: « فكلمة طعم هذه خاصة بما يؤكل أو يشرب، والطعام هو المأكول، والطعم أثره في اللسان من حلاوة ومرارة ومزازة... فالخليل إذاً لما قال: «وجود طعم الشيء» اكتفى بذكر (طعم) عن ذكر اللسان، فأجمل إجمالاً لا يخل بالفهم... نقول: إن عبارة الخليل لا تفيد الإمام ابن تيمية، فهي حجة عليه وليست له» اهـ[2].

الدليل الثالث : ذكر بعض الأصوليين وبعض اللغويين من أدلة المجاز: قوله تعالى:﴿ وَمَكَرُواْ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا ﴾[النمل:٥٠] وقوله: ﴿ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ ﴾[التوبة:٧٩].

---

(١) «الإيمان» ص ١٠٤.

(٢) «المجاز» ص ٨٠٣ – ٨٠٤.

يقول ابن تيمية: «وليس كذلك، بل مسميات هذه الأسماء إذا فُعلتْ بمن لا يستحق كانت ظلماً، وأما إذا فعلت بمن فعلها بالمجنيِّ عليه عقوبةً له بمثل فعله كانت عدلاً» اهـ[1].

وللرد على ذلك نقول:

إن هذه الأمثلة -كما يقول د. المطعني- من باب المشاكلة، وهي تسمية الشيء باسم غيره لوقوعه في صحبته لفظاً أو تقديراً، ولا يتوقف تحقيقها على المجاز، وإن وقع فيها مجاز فذلك ليس من شرطها.

وهنا نصوص أخرى من المشاكلة لا يستطيع نفي المجاز فيها، من هذه النصوص ما يتعلق بالله سبحانه، مثل: ﴿وَقِيلَ ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾[الجاثية:٣٤]، ﴿فَذُوقُوا۟ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ إِنَّا نَسِينَٰكُمْ﴾[السجدة:١٤]، ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة:٦٧].

---

(١) «الإيمان» ص ١٠٧ .

ونحن لا نناقش هل الكفار يستحقون ذلك أم لا؟ أو أن نسيان الله سبحانه وتعالى لهم عدل أم لا؟ لكننا نسأل: هل يجوز إسناد النسيان إلى الله سبحانه وتعالى على وجه الحقيقة التي يعلمها الناطقون باللغة العربية وهي صفة نقص في المسندة إليه، أم إن ذلك تعبير عن حرمانهم من فضله وإحسانه في ذلك اليوم فهو بذلك مجاز؟

الدليل الرابع:

وهو أشهر الأدلة التي يستدل بها جمهور الأمة وأعلامها يقول إمامنا الشافعي -قدس الله روحه ورضي عنه- في «الرسالة» تحت عنوان: (الصنف الذي يبينّ سياقه معناه): «قال الله تبارك وتعالى:﴿ وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴾ [الاعراف:١٦٣] فابتدأ -جل ثناؤه- ذكر الأمر بمسألتهم عن القرية الحاضرة البحر فلما قال:﴿إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾ الآية-: دل على أنه إنما أراد أهل القرية؛ لأن القرية لا تكون عادية ولا فاسقة بالعدوان في

السبت ولا غيره، وأنه إنما أراد بالعدوان أهل القرية الذين بلاهم بما كانوا يفسقون.

وقال: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ * فَلَمَّآ أَحَسُّواْ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ﴾ [الأنبياء:١١-١٢]، وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها، فَذَكَرَ قَصْم القرية، فلما ذكر أنها ظالمة بان للسامع أن الظالم إنما هم أهلها، دون منازلها التي لا تَظلم. ولما ذَكر القوم المُنشَئين بعدها، وذكر إحساسهم البأس عند القصم-: أحاط العلم أنه إنما أحس البأس من يعرف البأس من الآدميين» اهـ[1].

يقول الدكتور المطعني: «وأكاد أجزم أنه أراد بالسياق ما فيه من قرينة دالة على التجوز، وهي كما قال: إن القرية باعتبارها مكاناً لا تكون فاسقة ولا عادية، ولا تكون ظالمة، ولا تحس ألم البأس وغير

---

(١) «الرسالة» ص٦٢-٦٣.

خافٍ أن الإمام الشافعي يحمل المطلق (القرية باعتبار المكان) على المقيد(القرية بمعنى مَن فيها من الأهل)، وهذا غير ما ذهب إليه ابن تيمية من إبقاء القرية على ظاهرها».

هل كان ابن تيمية يعتقد صحة كلامه في بطلان المجاز؟

يلاحظ أن ابن تيمية مر بثلاث فترات كان له فيها موقف مختلف في موضوع المجاز:

الفترة الأولى: في نشأة حياته العلمية: وألف فيها «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، واستخدم المجاز في الدفاع عن أئمة المذاهب في موضعين أشار إليهما د. المطعني، ويبدو أنه ألف فيها -أيضاً- رسالة «الحقيقة والمجاز في صفات الله» ردّاً على سؤال لشيخ سماه (شمس الدين)، وفيها يقرّ بالمجاز بدون تحفظ.

أورد الدكتور المطعني في كتابه تحت عنوان: (التأويل المجازي في أعمال ابن تيمية) حوالي سبعة عشر مثالاً تغطي كل أنواع المجاز،

ومنها خمسة نماذج في صفات الله عز وجل، منها: تأويل (الرؤية والسمع)[1].

ثم ذكر ورود المجاز صريحاً في أعمال ابن تيمية، فأورد عشرة أمثلة ذكر فيها المجاز نصّاً، واعترف به.

نموذج على خطورة إنكار المجاز:

لما نزلت الآية الكريمة: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة:٢٤٥] ذهب سيدنا أبو بكر إلى فنحاص، وهو من كبار أحبار اليهود، فدعاه للإيمان، وقال: اتق الله وآمن وصدق وأقرض الله قرضاً حسناً. فقال فنحاص: يا أبا بكر! تزعم أن ربنا فقير يستقرضنا أموالنا، وما يستقرض إلا الفقير من الغني! إن كان ما

---

(١) انظر «المجاز» ص ٨٣٤.

تقول حقًا فإن الله فقير. فأنزل الله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [آل عمران:١٨١]، روى ابن جرير الطبري هذا الخبر من عدة طرق عند تفسيره لهذه الآية، وكذا غيره؛ فهو ثابت بمجموع طرقه.

فهذا اليهودي الذي ولد وعاش بين قبائل العرب لا يجهل أساليبهم في التعبير، لكنه تمسك بظواهر النصوص مدّعياً الجهل باللغة حتى يبيح لنفسه الخطأ في الذات الإلهية، متهماً القرآن وأهله بذلك.

تناقض ابن تيمية

أولاً: كلام الشيخ في «المسودة في أصول الفقه»[١]:

فُصل[٢]: إذا قام دليل على ان النهي ليس للفساد لم يكن مجازاً؛ لأنه لم ينتقل عن جميع موجبه، وإنما انتقل عن بعض موجبه، فصار كالعموم الذي إذا خرج بعضه بقي حقيقة فيما بقي. قاله ابن عقيل. قال: وكذا إذا قامت دلالة على نقله عن التحريم فإنه يبقى نهياً حقيقة على التنزيه، كما إذا قامت دلالة الأمر على أن الأمر ليس للوجوب.

---

(١) «المسودة في أصول الفقه» لابن تيمية، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د/ أحمد بن إبراهيم بن عباس الذروي، دار الفضيلة - دار ابن حزم، ط الأولى، ٢٠٠١م.

(٢) هذا الفصل نقله ابن اللحام في «القواعد الأصولية» ص ١٩٣.

قلت[1]: الأول مبني على أن الفساد مدلول عليه بلفظ النهي، وإلا فإن كان ملزماً بالعقل أو بالشرع: لم يكن انتفاؤه مجازاً، ولا إخراج بعض مدلول اللفظ. وهكذا كل دلالة لزومية فإن تخلفها هل يجعل اللفظ مجازاً أو يكون بمنزلة التخصيص؟»اهـ.

ثانيا: ذكر الدكتور عبد العظيم المطعني عدداً من التأويلات نقلها الشيخ وارتضاها، فقال:

«نقل ابن تيمية عن السلف تأويلات كثيرة، صرف فيها اللفظ عن ظاهره، ومن ذلك:

معية الله وقربه من خلقه:

حكى ابن تيمية في معية الله وقربه أربعة مذاهب، وارتضى منها مذهباً واحداً، هو المذهب الرابع، ونسبه إلى سلف الأمة من أئمة

---

(١) قال محقق الكتاب في تعليقه على النص: في «ض،ب»: (قال شيخنا أبو العباس). وفي «القواعد الأصولية» لابن اللحام ص١٩٣: « قال أبو البركات».

الـدين والعلـم وشيوخ العلم والعبادة- كما يقول ابن تيمية نفسه-: «إنهـم أثبـتوا وآمـنوا بجميع ما جاء به الكتاب والسنّة من غير تحريف للكلـم عن مواضعه؛ أثبتوا أن الله تعالى فوق سمواته، وأنه على عرشه بـائن مـن خلقـه، وهـم بائـنون منه، وهو أيضاً مع العباد - عموماً - بعلمه، ومع أنبيائه وأوليائه بالنصر والتأييد والكفاية» اهـ[1].

وبعـد أن أسـند هـذا الـتأويل إلى السلف - عموماً - عاد فأسنده إلى الإمام أحمد شيخ المذهب، فذكر عن حنبل بن إسحاق أنه سأل الإمام أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن قوله تعالى...:﴿ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ﴾ [المجادلة:٧]، فقال: علمُه: عالم الغيب والشهادة محيط بكل شيء»[2].

إذن فلفظـا المعية والقرب هنا مصروفان عن ظاهرهما، والسر في هـذا الصرف هو نفي المماسة الحسية، وهذا ما يقوله مجوزو المجاز في

---

(١) «مجموع الفتاوي» ٥/ ٢٣١.

(٢) المصدر السابق ٥/ ٤٩٦.

مثل هذا: القرب والمعية. وهما عند المجازيين إن لم تسغ فيهما الكناية؛ لجواز إرادة المعنى الظاهر فيها - ساغ فيهما المجاز المرسل بكل يسر.

مجيء البقرة وآل عمران:

قال الإمام ابن تيمية:

«و النبي ﷺ قال: «اقرأوا البقرة وآل عمران فإنهما يجيئان يوم القيامة كأنهما غيايتان ، أو غمامتان، أو فِرقان من طير صوافّ يحاجّان عن أصحابهما» وهذا الحديث في الصحيح[1]، فلما أمر بقراءتهما، وذكر مجيئهما يحاجان عن القارئ: عُلم أنه أراد بذلك قراءة القارئ لهما، وهو عمله»[2] فهذا تأويل آخر، وهو عند علماء البيان مجاز مرسل علاقته السببية، حيث ذكر فيه السبب، وهو السورتان المقروءتان، وأراد المسبب، وهو الثواب.

---

(١) مسلم (٨٠٤) من حديث أبي أمامة الباهلي، و (٨٠٥) من حديث النواس بن سمعان.

(٢) المصدر السابق٥/ ٤٩٩.

ثالثاً: ذكر الدكتور عبد العظيم المطعني عبارة أخرى لابن تيمية أقر فيها المجاز، فقال:

«وقد ورد المجاز في حر كلام الإمام في نص ثانٍ قال فيه بالحرف: «ولم ينطق بهذا - يعني المجاز - أحد من السلف والأئمة، ولم يعرف لفظ المجاز في كلام أحد من الأئمة إلا في كلام الإمام أحمد - يعني شيخ المذهب - فإنه قال في الرد على والزنادقة والجهمية: هذا من مجاز القرآن. وأول من قال ذلك مطلقاً أبو عبيدة في كتابه الذي صنفه في مجاز القرآن. ثم إن هذا كان عند الأولين مما يجوز في اللغة ويسوغ، فهو مشتقّ عندهم من الجواز، كما يقول الفقهاء: عقد لازم، و: جائز، وكثير من المتأخرين جعله من الجواز الذي هو العبور من معنى الحقيقة إلى معنى المجاز، ثم إنه لا ريب أن المجاز قد يشيع ويشتهر حتى يصير حقيقة»[1].

هذا النص يعتبر وصفاً تاريخيّاً لنشأة المجاز وتطوره، والنظر في عباراته يوقفنا أمام رجل مقرّ بالمجاز، وبخاصة قوله رحمه الله:

---

(١) «دقائق التفسير»: ٣/ ٣٠٨.

«ثـم إن المجاز قد يشيع ويشتهر حتى يصير حقيقة»، وهي عبارة صحيحة.

ومـن المجـاز المـشتهر عند ابن تيمية نفسه: تسمية الضيافة نزلاً، ونعنـي بالـضيافة مـا يقدم للضيف مما يشرب أو يؤكل، وفيها يقول الإمام بالحرف:

«فـإن النـزل إنما يطلق على ما يؤكل..، قال الله تعالى: ﴿فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾ [الـواقعة: ٩٣]. والضيافة سميت نزلاً: لأن العادة أن الضيف يكـون راكـباً فينـزل في مكـان يؤتـى إليه بضيافته فيه؛ فسميتْ نزلاً لأجل نزوله»[1].

هـذا المجـاز المشتهر الذي صار حقيقة هو في الأصل مجاز مرسل عند علماء البيان.

قال الدكتور المطغي:

«نـص سادس: وفي نص آخر له يشنع -رحمه الله- على من يجهل الفـروق بـين دلالات اللغـة، ويجهل دلالات الحقيقة والمجاز، وردّ

---

(١) التفسير، التبيان في نزول القرآن، من مجموع الفتاوي.

هـذا النص ردّاً على من يدعي أن استواء الله على العرش يتناول شيئاً من صفات المخلوقين فقال -بالحرف كذلك-:

«فمـن ظـن أن هـذا الاستواء إذا كـان حقـيقة يتـناول شيئا من صـفات المخلوقـين مـع كون النص قد خصه بالله: كان جاهلاً جدّاً بدلالات اللغات، ومعرفة الحقيقة والمجاز»[1].

هذا كلام ابن تيمية، وهو دليل قاطع على أخذه بالمجاز واعتماده.

هـذا ما تيسر ذكره من أقوال ابن تيمية مما ورد ذكر المجاز صريحاً فـيها مـن حر كلامه، ودلالتها على موقفه العام من المجاز وارتضائه إياه، وهو أمر لا يسوغ دفعه، ولا التقليل من شأنه.

وهـذا يعتـبر رجوعاً منه عما كتبه في «الإيمان»؛ فقد أقرّ فيما نقلناه عـنه آنفاً بكل ما أنكره هناك . ومن يتمسك بعد ذلك بأن الإمام ابن تيمـية لم يقـر بالمجـاز في حر كلامه فعليه أن يتصرف في هذه الأقوال

---

(١) «مجموعة الفتاوي» العقيدة، فصل تعريف الحقيقة.

القاطعة التي وردت عنه في مواضع متعددة من مؤلفاته، إما بإنكار ورودها عنه، وليس إلى ذلك من سبيل؛ أو بتجريدها مما تدل عليه، وليس إلى ذلك من سبيل كذلك.

رابعاً: ذكر د. المطعني نصوصاً أخرى عن ابن القيم تلميذ ابن تيمية صريحة في المجاز، فقال:

ولدينا نص قاطع لكل شبهة تحوم حول إقرار ابن القيم بالمجاز، آثرنا أن نذكره في نهاية هذه الجولة؛ لقوته ووضوحه على إقراره بالمجاز والتأويل المؤدي إليه، وفيه يقول: «المجاز والتأويل لا يدخل في المنصوص، وإنما يدخل في الظاهر المحتمل له، وهنا نكتة ينبغي التفطن لها، وهي أن كون اللفظ نصّاً يُعرف بشيئين:

أحدهما: عدم احتماله لغير معناه وضعاً، كالعشرة.

والثاني: اطراد استعماله على طريقة واحدة في جميع موارده. فإنه نص في معناه لا يقبل تأويلاً ولا مجازاً»[1].

---

(١) «بدائع الفوائد» ١/ ١٥.

نـترك هـذا النص يتحدث عن نفسه؛ ليقطع كل هاجسة، ويزيل كـل ريـب حـول إيـمان ابـن القيم بالمجاز، وإقراره به في العديد من مؤلفاته غير «الصواعق»...

كـما أن لابـن القـيم نصّاً آخر مماثلاً لهذا النص وضع فيه ضوابط للمجاز في الكلام متى يكون.

قـال: «من ادعى صرف لفظ عن ظاهره إلى مجازه: لم يتم له ذلك إلا بعد أربعة مقامات:

أحدها: بيان امتناع إرادة الحقيقة.

الـثاني: بيان صلاحية اللفظ لذلك المعنى الذي عيّنه -يعني المعنى المجازي- وإلا كان مفترياً على اللغة.

الثالث: بيان تعيين ذلك المجمل إن كان له عدة مجازات.

الرابع»[1]، والرابع تكرار للأول مع اختلاف الألفاظ .

---

(١) «بدائع الفوائد» ١/ ٢٠٥.

أنت ترى ابن القيم -هنا- يبين شروط تحقق المجاز، بل إنه في المقام الثالث يقر بأن اللفظ الواحد قد تكون له عدة مجازات، ويوجب على من يصرف لفظاً إلى واحد منها أن يقيم الدليل على أن المعنى المجازي الذي إليه صرف اللفظ أولى معاني اللفظ المجازية بالاعتبار، فابن القيم- هنا- ليس مقرّاً بالمجاز فحسب، ولكنه ممن يخوضون في بحاره، ويحومون حول دقائقه وقوانينه، ويشرِّعون له.

ولا يقدح في هذه النتائج أنه يقول: «من ادعى صرف لفظ» فقد يفهم منه قصار النظر أنه يرى أن صرف اللفظ إلى مجازه ادعاء؛ فهو فيه منكر للمجاز! ولإزالة هذه الشهبة نقول:

إنه قال: «من ادعى صرف لفظ عن ظاهره إلى مجازه»، ولم يقل: من ادعى صرف اللفظ أو الألفاظ. لو كان قال هذا لكان الادعاء عامّاً في جميع الألفاظ، ولصح أن هذا النص فيه إنكار للمجاز رأساً.

أما قوله: «من ادعى صرف لفظ» فهذا يتناول فرعاً خاصّاً يجاريه عليه كل مثبتي المجاز. فالأصل في الألفاظ أن تحمل على ظواهرها ومعانيها الوضعية، ولا يجوز صرفها إلى المعاني المجازية إلا لمانع شرعي أو عقلي من إرادة المعنى اللغوي الوضعي.

وبعد أن ذكر الدكتور نماذج من كلام ابن القيم قال:

«وصفوة القول: هذه الجولة التي قمنا بها في تراث ابن القيم تفيد أن له في المجاز مذهبين:

أحدهما مشهور؛ وهو إنكار المجاز استناداً إلى ما كتبه في «الصواعق المرسلة، على الجهمية والمعطلة».

والثاني غير مشهور، وهو إقراره بالمجاز عن رضا واقتناع.

والذي نرجحه أن مذهب الإقرار بالمجاز هو الأصل والمعتقد عند الإمام التلميذ، كما كان هو الأصل والمعتقد عند الإمام الشيخ ابن تيمية.

ومستندنا في هذا الترجيح أربعة أمور:

الأول: أنهما لم ينكرا المجاز في جميع مؤلفاتهما، بل أنكره كل منهما مرة واحدة في مؤلف واحد: ابن تيمية في كتابه «الإيمان»، وابن القيم في كتابه «الصواعق»، وفيما عداهما لم يتعرضا لإنكاره حتى في المواضع التي ورد ذكره مرات. وزاد ابن تيمية حيث رد في باب أصول الفقه ما سبق أن ذكره في كتابه «الإيمان».

الثاني: أن كلاً منهما أقر بالتأويل المجازي الواضح إما نقلاً عن السلف وغيرهم، وإما في حر كلامهما، كما أقرا بالمجاز فيما حكياه عن غيرهما، وفي حر كلامهما، وأعملاه حتى في النصوص القرآنية، كما تقدم.

الثالث: أن أدلة الإنكار التي استندا إليها في مرحلة إنكارهما للمجاز مردود عليها كلها، حتى الوجوه الخمسين التي ذكرها ابن القيم في كتاب «الصواعق».

ويضاف إلى هذا أننا استخلصنا فيما تقدم أن الإمام ابن تيمية من خلال النصوص التي نقلناها قد رجع عن كل الدعائم التي استند إليها في إنكار المجاز في كتاب «الإيمان» إلا دعامة واحدة لم نعثر في كلامه على ما يفيد الرجوع عنها؛ وهي: عدم ورود المجاز عن السلف في القرنين الأول والثاني الهجريين. وهذا متمسك خفيف الوزن؛ لأن المجاز مصطلح، والمصطلحات لا تواكب نشأة العلوم والفنون، وإنما تأتي متأخرة نتيجة لتطور البحث. فما أكثر المصطلحات التي استجدت بعد القرنين المشار إليهما في أصول الفقه، وفي الفقه، وفي علوم القرآن، وعلوم اللغة، والأدب، والنقد،

والبـيان، ولم يقـل أحـد ببطلان تلك المصطلحات لعدم وجودها في القرنين الأولين.

الـرابع: أن سـوء التأويل لدى بعض الفرق....«إلى آخر ما ذكره هنا في كتابه «المجاز عند ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار».

وبهـذا ينتهي المقصود من هذا البحث؛ إذ ثبت أنه لا مجال لإنكار المجاز بأي حال.

خاتمة

بهذا يتضح أن كلاً من ابن تيمية وابن القيم استعمل المجاز بالرغم من إنكاره له في بعض كتبه، وصرح باستعمال المجاز في مواضع أخرى.

وبعد إقرار كافة العلماء بالمجاز من لغويين وبلاغيين ومفسرين ومحدثين وفقهاء وعلماء العقيدة - فلا أظن أن هنالك مستمسَكاً لدى عاقل بإنكار المجاز ووقوعه في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف بشروطه المضبوطة عند علماء اللغة.

ونحن إذا أقررنا هذا لا نقر التفسير الباطني للفرق الباطنية القائم على أهوائهم مما لا تقبله القواعد اللغوية والبلاغية كما هو معلوم لدى أهل هذا العلم.

سلسلة مفاهيم يجب أن تصحح

هذه المفاهيم

هذه السلسلة نبدأ فيها باستعراض مفاهيم جمهور الأمة المعصومة حول بعض النقاط أو الموضوعات، وكيف بنى الجمهور هذه المفاهيم واستمدها من نصوص الكتاب والسنة متدبراً لهما بالعقل الراجح الصحيح جيلاً بعد جيل ناقلاً لنا هذه المفاهيم مع نصوص الكتاب والسنة منقياً لمفاهيمه من الأهواء والنزغات، فكان بحق معبراً عن خير أمة أخرجت للناس حفظ الله بها الدين ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾. لعل هذه السلسلة تكون بشير خير لمن يريد مراجعة مفاهيمه على ضوء الكتاب والسنة مستعيناً بإخوانه فإن يد الله مع الجماعة وإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية والشاردة والشاذة. والله الهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

عمان - العبدلي - عمارة البنك الإسلامي
هاتف 4646116 - 6 - 00962 فاكس 4646106 - 6 - 00962
ص.ب 927601 عمان 11190 الأردن
e-mail: alrazi003@yahoo.com
www.al-razi.net